

## الجمعية العامة



Distr.  
GENERAL

A/43/344  
29 April 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : RUSSIAN

الدورة الثالثة والأربعون  
البند ٣٠ من القائمة الأولى\*

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨  
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم طيه نص بيان الحكومة السوفياتية الصادر في ٢٦ نيسان/  
أبريل ١٩٨٨ .

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البند ٣٠ من القائمة الأولى .

١ . بيلونوغوف

• A/43/50

\*

مرفق

بيان من الحكومة السوفياتية

لا تزال الاتفاقات بشأن التسوية السياسية للحالة في أفغانستان ، التي تسم التوقيع عليها في منتصف نيسان/ابريل في جنيف ، تحظى باهتمام الدوائر السياسية والمجتمع الدولي . فهناك إجماع في الرأي تقريبا على أنه قد وقع حدث بالغ الأهمية له أهمية دولية كبيرة ومن شأنه أن يخلق الظروف الخارجية اللازمة لتسوية المشكلة الأفغانية .

وهذا التقييم لانتهاج عملية جنيف أمر طبيعي تماما . فقد حدثت فغزة هامة نحو حل واحدة من أعوص المنازعات الاقليمية المعاصرة ، التي كانت لها أصداء مدوية في أماكن تبعد كثيرا عن المنطقة الجغرافية التي وقعت فيها .

ان توقيع اتفاقات جنيف لا يقل من حيث أهميته عن المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن إزالة الصواريخ المتوسطة المدى وذات المدى الأقصر . ففي كلتا الحالتين أمكن تحقيق النجاح بفضل استعداد كل من الأطراف لأخذ مصالح الطرف الآخر في الاعتبار . وكما هو الحال في المعاهدة ، فإن اتفاقات جنيف توضح أن التفكير السياسي الجديد يمكن أن يعلو على سيكولوجية المجابهة وفوق قوالب التفكير النمطية المتحجرة في ميدان السياسة الدولية .

ان الطريق نحو إكمال عملية جنيف لم يكن سهلا . فقد كان هناك مد وجزر ، وآمال واحباطات ، ولكن في نهاية المطاف انتصرت الواقعية والحس السليم ورغبة جميع الأطراف المشتركة في التسوية في التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع . وجاءت الدفعة الحاسمة في البيانين الصادرين عن الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي م . س . غورباتشوف ورئيس جمهورية أفغانستان ، نجيب الله ، في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ . فقد أتيح للسيد م . س . غورباتشوف ونجيب الله في لقاءهما المعقود في طشقند في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ أن يذكر أنه نتيجة للتفاعل البنّاء بين جميع الأطراف المشاركة في التسوية أمكن إزالة آخر العقبات التي تقف في وجه التسوية . وكان للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي في المحادثات فضل كبير في نجاح عملية جنيف . وهذا يؤكد مرة ثانية الامكانيات الكامنة للأمم المتحدة في معالجة الأوضاع المتأزمة .

ان اتفاقات جنيف تنطوي على تحقيق التوازن بين المسؤوليات والمصالح . أما المسؤوليات فتتضمن وقف الحرب غير المعلنه ضد افغانستان ، واتخاذ التدابير اللازمة لإزالة معابر هذه الحرب في اراضي باكستان . وفي هذا الصدد أعطيت الضمانات الدولية المناسبة . كما حلت مشكلة عودة اللاجئين الافغانيين إلى وطنهم . ويتم تهيئة الظروف التي تسمح لهم بالعودة إلى ديارهم دون عوائق ، والانخراط في الحياة السلمية في بلادهم . وتحدد الاتفاقات مواعيد ومراحل عودة القوات السوفياتية من افغانستان ، التي ارسلت اليها بناء على طلب الحكومة الافغانية . ومن المقرر أن يبدأ انسحاب هذه القوات في ١٥ ايار/مايو ١٩٨٨ وينتهي في موعد لا يتعدى ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ . ان بلادنا تنتظر عودة ابنائها الذين ذهبوا لم يد العون إلى شعب مجاور صديق في ساعة الحاجة . ان الشعب السوفياتي لن ينسى بطولة ابنائه ، وسوف يمجّد ذكرى أولئك الذين جادوا بأرواحهم فوق الارض الافغانية .

ويتمتع ميمر التسوية السياسية للحالة حول افغانستان الآن على درجة المسؤولية والاستقامة والنشاط التي يتسم بها تنفيذ مجموعة الالتزامات التي قطعتها على نفسها الاطراف . ويمتزم الاتحاد السوفياتي أن يلتزم التزاما كاملا باتفاقات جنيف بأن يطبق احكامها بدقة ودون أي إخلال بها . ولا ينبغي أن تساور الشكوك أي أحد في هذا الصدد : فالاتفاق المتعلق بانسحاب القوات السوفياتية كغيره من الالتزامات الواقعة على الاطراف ، لا سبيل إلى النكوص عنه . وقد أعلنت حكومة افغانستان عن التزامها على تنفيذ التزاماتها بامانة واتفاق . ووفقا لاحكام الاتفاق ، يجري حاليا تكوين آلية للمراقبة والتحقق تحت اشراف الامم المتحدة . وهذا من شأنه زيادة التأكيد على احترام الاتفاقات .

يهدد أن مواقف بعض القادة السياسيين والحكوميين لا تبشر بخير . فقبل أن يجف سداد التوقعات على وشاق جنيف بدأت تسمع تصريحات تناقض روح ونم اتفاقات جنيف . وفي هذا الصدد يود الجانب السوفياتي أن يؤكد مرة أخرى أن حقوق وواجبات الاطراف في الاتفاقات مستمدة بصورة لا لبس فيها من هذه النصوص نفسها . وان أي تراجع عن الاتفاقات المنصوص عليها يمكن أن يضر بالتسوية الافغانية ويلوث السمعة الادبية للدولة المخلّعة بالالتزام الذي قطعته على نفسها على مرأى وسميع من العالم بأسره .

وبتوقيع اتفاقات جنيف ظهرت بصورة ملموسة تماما امكانية إحلال السلم في أرض افغانستان . فهذه الاتفاقات تهيئ الظروف اللازمة للتسوية لشؤون افغانستان الداخلية . ون تدخل من الخارج ودون إراقة مزيد من الدماء .

ان اقتراحات حكومة افغانستان المعروفة بشأن وقف اطلاق النار والمصالحة الوطنية لاتزال مطروحة على الطاولة . وقد استقبلت الاغلبية الساحقة للشعب الافغانسي إبرام اتفاقات جنيف بالتأييد والامل . أما "المعارضة المتشددة" المتمركزة فسي بيشاور فهي وحدها التي مازالت ممرّة على رفضها الاعتراف بنتائج عملية جنيف ، وممتنعة عن وقف الاعمال العسكرية . ان التصريجات العدائية الصادرة عن هذه المعارضة ليست جديدة وهي لا تؤكد سوى انعدام الاحساس لديها بالمسؤولية عن مصير الوطن وشعبه . غير انه يتعين الان ان تأتي الكلمة الحاسمة من باكستان التي وقّعت حكومتها على التزام بالآلا تسمح داخل اقليمها بإبقاء جماعات سياسية أو غير سياسية بهدف ممارسة أنشطة هدامة ضد حكومة افغانستان ، وإيوائها في معسكرات أو قواعد أو بأي شكل آخر وتنظيمها وتدريبها وتمويلها وتزويدها بالامدادات وتسليحها .

ان المجتمع الدولي بأسره يتابع الان باهتمام أكبر الحالة في افغانستان نفسها . ان سيامة المصالحة الوطنية التي تتبعها القيادة الافغانية وعلى رأسها الرئيس نجيب الله قد بدأت بالفعل تؤتي ثمارها الاولى حتى قبل ان يتم التوقيع على اتفاقات جنيف . وهي تكتسب كل يوم المزيد من التأييد لدى مختلف قطاعات المجتمع الافغاني . كما ان الكثيرين من الافغانيين الموجودين خارج البلاد قد أخذوا يعربون عن تأييدهم لها .

وقد أعلنت قيادة جمهورية افغانستان عن استعدادها للدخول في حوار مع جميع قوى المعارضة بما فيها أولئك الذين مازالوا يحملون السلاح ضدها . وتطبيق هذه السياسة ، كما أصبح الآن مسلماً به عموماً ، هو مسألة تخص الافغانيين أنفسهم . فهم وحدهم الذين يستطيعون إيجاد الطريق المناسب لبلدهم والتوصل إلى اتفاقات فيما بينهم على أسس قومية . ويمكن للأخريين المساعدة في هذه العملية . بيد انه من المهم في المقام الاول عدم اتخاذ أية خطوات من الخارج تؤدي إلى تدهور الوضع وتعميق التوصل إلى تفاهم فيما بين الافغانيين أنفسهم . ومما يفيد في هذا السياق جهود الوساطة التي يبذلها وكيل الامين العام للأمم المتحدة د. كوردوفيز .

وترى الحكومة السوفياتية ان التقييد باتفاقات جنيف هو أهم شرط لإحلال السلم في افغانستان التي طالت معاناتها وتأكيد مركز افغانستان بوصفها دولة مستقلة وغير منحازة ومحايدة .

ان الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في جنيف تفتح مرحلة جديدة نوعيا لا في العلاقات الافغانية السوفياتية فحسب ، بل ايضا في حل المشكلة الافغانية بأسرها . ان تقديم المساعدة إلى الشعب الافغاني في تهيئة شروط العودة إلى الحياة السلمية هو واجب جميع رجال الدولة والسياسيين والشخصيات العامة وجميع الأشخاص الشرفاء .

-----